مجلة مركـــز جـــــزيرة العـــــــرب
للبحوث التـــربـــوية والإنسانية
المجلد (2)، العدد (16): 30 مارس 2023م
ص: 83 -109
تاريخ الاستلام: 2023/02/03 القبول: 2023/03/10

ISSN: 2707- 742X

Journal of Arabian Peninsula Centre
for Educational and Humanity Researches
Volume (2), Issue (16): 30 Mar: 2023
p: 83- 109
Copyright License

درجة تحقق تمويل التعليم العام بالجمهورية اليمنية في ضوء مصادر التمويل في الإسلام أمانة العاصمة نموذجا[1][2*]

الباحثة/ عبير عبده أحمد العرافي

باحثة بمرحلة الدكتوراه|| قسم الإدارة والتخطيط التربوي|| كلية التربية؛ جامعة صنعاء || الجمهورية اليمنية

تلفون: 00967770020457|| **الإيميل:** abeeralarafy@gmai.com

الملخص: هدف البحث الحالي إلى التعرف على درجة تحقق تمويل التعليم العام بالجمهورية اليمنية في ضوء مصادر التمويل في الإسلام، والتعرف على ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتقديرات أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الآتية: (المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي، والجهة)، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي التحليلي، وتمثلت الأداة في استبانة- من إعداد الباحثة- تكونت من (58) عبارة، تم توزيعها على عينة مقصودة بلغت (234) من الوكلاء ومديري العموم ومديري الإدارات في وزارة التربية والتعليم، ومكتب التربية بأمانة العاصمة صنعاء، ووزارة المالية، وهيئتي الأوقاف والزكاة، وتم إجراء المعالجات الإحصائية باستخدام برنامج (SPSS)، وبينت النتائج أن درجة تحقق تمويل التعليم العام بالجمهورية اليمنية في ضوء مصادر التمويل في الإسلام؛ جاءت بمتوسط كلي (2.14 من5)، بتقدير لفظي (قليلة)، وعلى مستوى الأبعاد؛ جاء التمويل الخارجي أولاً؛ بمتوسط (2.30) وثانيا: التمويل المجتمعي بمتوسط (2.23)، وثالثاً؛ الحكومي (2.08)، ورابعاً: الذاتي (1.96)؛ وجميعها بتقدير (قليلة)، كما بينت النتائج وجود فروق دالة عند ($\alpha \leq 0.05$) في مصادر التمويل لصالح وزارة المالية، وفي مجال التمويل الحكومي، لصالح هيئة الأوقاف ووزارة المالية مقارنة بوزارة التربية، وفي مجال التمويل الخارجي لصالح وزارة المالية مقارنة بكل من وزارة التربية وهيئة لزكاة، وفي ضوء النتائج؛ أوصت الباحثة بتفعيل مصرف ابن السبيل وتخصيص نسبة من الزكاة لدعم طلبة العلم، وسن قوانين ولوائح لتفعيل التمويل الذاتي لرفع قدرة المدارس لاستغلال إمكاناتها المادية. وتبني أنشطة ومبادرات وخدمات لدعم العملية التعليمية، وتحويل صندوق المعلم إلى صندوق وقفي استثماري، وفتح باب المشاركة المجتمعية لتمويله، إضافة لمقترحات بدراسات في الموضوع.

الكلمات المفتاحية: تمويل التعليم العام، الجمهورية اليمنية، مصادر التمويل الإسلامي.

The Degree of Verification in Funding Public Education in Republic of Yemen in the Light of Islamic Funding: the Capital Secretariat is a Case Study

Researcher/ Abeer Abdu Ahmed Al-Arafi

PhD researcher || Department of Educational Administration and Planning || Faculty of Education; Sana'a University || Republic of Yemen|| Phone: 009677 70020457 || Email: abeeralarafy@gmai.com

1- أصل البحث: رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في التربية تخصص (إدارة وتخطيط تربوي)، المشرف الرئيس: د. عبد الخالق محمد الدعيس؛ د. محمد عثمان المخلافي؛ أستاذا الإدارة التربوية المساعدان، كلية التربية، جامعة صنعاء، 1444 هـ- 2023 م، ونوقشت بتاريخ:2023/1/25، وأجيزت بتقدير ممتاز ودرجة (94%).

[2*] التوثيق للاقتباس(APA): العرافي، عبير عبده أحمد (2023). درجة تحقق تمويل التعليم العام بالجمهورية اليمنية في ضوء مصادر التمويل في الإسلام أمانة العاصمة نموذجا، *مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية: المجلد (2)* العدد (16)، ص ص: 83- 109. https://doi.org/10.56793/pcra2213164

Abstract: The current research aimed to identify the degree of achievement of public education funding in the Republic of Yemen in the light of funding sources in Islam, and to identify whether there are statistically significant differences at the level ($0.05 \geq \alpha$) for the estimates of the sample members according to the following variables: (educational qualification, years of service , job title, and entity), the researcher used the analytical descriptive survey method, and the tool consisted of a questionnaire - prepared by the researcher - consisting of (58) phrases, which were distributed to an intended sample of (234) agents, general managers, and directors of departments in the Ministry of Education. and the Office of Education in the capital Sana'a, the Ministry of Finance, and the Awqaf and Zakat authorities. Statistical treatments were carried out using the SPSS program. The results showed that the degree of public education financing in the Republic of Yemen was achieved in light of the sources of financing in Islam. It came with a total average (2.14 out of 5), with a verbal grade (low), and at the level of dimensions; External funding came first; with an average of (2.30), and secondly: community financing, with an average of (2.23), and thirdly; government (2.08), and fourthly: the self (1.96); All of them are rated (few), and the results showed significant differences at ($\alpha \leq 0.05$) in funding sources in favor of the Ministry of Finance, and in the field of government funding, in favor of the Awqaf Authority and the Ministry of Finance compared to the Ministry of Education, and in the field of external financing in favor of the Ministry of Finance compared to each of the Ministry of Finance. Education and Zakat Authority, and in the light of the results; The researcher recommended activating the Ibn al-Sabil Bank, allocating a percentage of the zakat to support students of knowledge, and enacting laws and regulations to activate self-financing to raise the ability of schools to exploit their financial capabilities. Adopting activities, initiatives and services to support the educational process, converting the teacher's fund into an investment endowment fund, and opening the door for community participation to finance it, in addition to proposals for studies on the subject.

Keywords: financing public education, the Republic of Yemen, sources of Islamic financing.

المقدمة.

أصبحت أزمة تمويل التعليم في الوقت الحالي من أبرز المشكلات التي تستدعي البحث عن حلول عاجلة ودائمة، حيث أن تدهور التعليم بشكل ملحوظ يعود في جانب منه إلى افتقاره للتمويل الكافي. وفي ظل أوضاع الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم وبخاصة العام وضعف قدرة الحكومات على الوفاء بمتطلباته المتراكمة، جاء هذا البحث كمحاولة لإيجاد حلول دائمة كونه يبحث في مصادر التمويل الإسلامي لضمان تلبية الاحتياجات المالية لمؤسسات التعليم العام.

إن توفير الأموال اللازمة للخطة التربوية يثير بصورة أولية موضوع البحث عن الموارد الممكنة التي تستطيع أن تمول الخطة وتمدها بالمال اللازم، ولابد لكل خطة تربوية أن تبين بعد تقديرها للنفقات مصادر التمويل التي تستطيع اللجوء إليها من مصار الميزانية المركزية للدولة إلى السلطات المحلية والضرائب الخاصة التي يمكن فرضها للأغراض التربوية (الرشدان، 2001: 135).

أن قضية تمويل التعليم تكاد تكون القضية المحورية والقاسم المشترك بين جميع دول العالم رغم اختلافها من الناحية الاقتصادية، وهي قضية متجددة بسبب أوضاع النظام الاقتصادي العالمي غير المستقر (العجمي، 2007: 19) أضف إلى ذلك الزيادة المطردة للإنفاق على التعليم بسبب زيادة أعداد الملتحقين بالتعليم العام، ومن منطلق أن التعليم مسؤولية الجميع و" أن المسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضا " (الألباني، 2002: 170).

وكون الإسلام قد "أعطى للدولة الحق في التدخل في النشاط الاقتصادي لمنع إلحاق الضرر بالمجتمع "(عفر، 1415: 35) فقد رأت الباحثة أن تبحث في مصادر تمويل التعليم من الفكر الإسلامي. وطبق هذا البحث في أمانة العاصمة

صنعاء لكونها مركز الدولة التي تتواجد بها وزارة التربية والتعليم والمرافق الحكومية ذات الصلة، أضف إلى ذلك كثافتها السكانية التي قد تسمح بتعميم النتائج على الجمهورية اليمنية.

فقد جاء الإسلام وافياً بمطالب الحياة كلها وسد عوزها وتحقق أهدافها في شتى جوانب الحياة، فهو عقيدة وعبادة وخلق وتشريع وحكم وقضاء ومسجد وسوق وهو علم وعمل، لقد قرر الإسلام من الأحكام الاقتصادية ما يكفي لتنظيم أوجه العلاقة بين المتعاملين حيث جاءت أحكامه شاملة في ذلك منظمة لأوجه كسب المال وتنميته وأوجه صرفه وإنفاقه، والمرء ما هو إلا حافظ له، يستثمر جهده وطاقته في كيفية تنميته في الأوجه المشروعة (الطريقي، 1430: 13).

مشكلة البحث:

تعد أزمة تمويل التعليم من أخطر وأكبر الأزمات التي تواجه التعليم في البلدان النامية خاصة في مراحل التعليم العام، ولا تبدو فقط هذه الأزمة في صعوبة الوفاء بالالتزامات المالية اللازمة لتقديم خدمة تعليمية على مستوى كمي ونوعي مناسب، بل تبدو في عدم استعداد العديد من البلدان لتقديم مساعدات مناسبة للتعليم بنفس السخاء الحادث في مجالات أخرى في تنمية المجتمع (البحيري، 2014: 120).

أضف إلى ذلك ما تشهده اليمن حالياً من ظروف استثنائية تتمثل في أزمة طاحنة عصفت باقتصاد البلاد جراء العدوان والحصار، فكان لزاما البحث عن مصادر لتمويل أهم شرايين البلاد – التعليم- وذلك بالعودة إلى الفكر الإسلامي كونه المنهج والمنهل الذي يحمل في طياته الحل.

أسئلة البحث:

يمكن بلورة مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

ما درجة تحقق تمويل التعليم العام في ضوء مصادر التمويل في الإسلام بالجمهورية اليمنية؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

1. ما واقع استخدام مصادر التمويل الإسلامي في تمويل التعليم العام في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر أفراد العينة؟
2. ما مستوى الإنفاق على التعليم العام في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر أفراد العينة؟
3. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات أفراد العينة لدرجة تحقق تمويل التعليم العام من مصادر التمويل في الإسلام تبعا لمتغيرات (المؤهل- سنوات الخدمة- المسمى الوظيفي- الجهة).

أهداف البحث:

يهدف البحث بشكل رئيس إلى:

التعرف على درجة تحقق تمويل التعليم العام في ضوء مصادر التمويل في الإسلام بالجمهورية اليمنية.

ويتحقق هذا الهدف من خلال تحقق الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على واقع استخدام مصادر التمويل الإسلامي في تمويل التعليم العام بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر أفراد العينة.
2. التعرف على واقع الإنفاق على التعليم العام بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر أفراد العينة.
3. التعرف على إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات أفراد العينة تبعاً لمتغيرات (المؤهل- سنوات الخدمة- المسمى الوظيفي- الجهة).

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال أهمية تمويل التعليم ودوره في تنمية المجتمع، ثم من ندرة الدراسات- فبحسب علم الباحثة لم تجر أي دراسة علمية في الموضوع- وبذلك تأمل الباحثة أن تفيد نتائج البحث على النحو الآتي:

- قد تفيد في لفت نظر المؤسسات التعليمية لمصادر تمويل بديلة عن ميزانية الحكومة بسبب الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد.
- تزويد المسؤولين بمعلومات عن مصادر التمويل الإسلامي الممكن استخدامها لتمويل التعليم العام تساعدهم في اتخاذ قرارات في ضوئها.
- الإسهام في الكشف عن أوجه القصور الموجودة فيما يتعلق بتمويل التعليم العام والإنفاق عليه بغرض إصلاحها.
- تزويد المكتبة اليمنية ببحث علمي يستفيد منه الباحثون في المجال، كما قد تفتح آفاقا جديدة لمزيد من البحوث.

حدود البحث:

- **الحدود الموضوعية**: درجة تحقق تمويل التعليم العام بالجمهورية اليمنية في ضوء مصادر التمويل في الإسلام.
- **الحدود البشرية**: عينة من قيادات (وكلاء، مديري عموم، ومديري ادارت والعاملين في الشؤون المالية) بوزارة التربية والتعليم، ومكتب التربية بأمانة العاصمة والمناطق التعليمية ونوابهم، وموظفي هيئة الزكاة، وعينة من وزارة المالية ممثلة بوكلاء الوزارة ومديري عموم ومديري الموازنة العامة للدولة والإدارة العامة للحساب الختامي للدولة.
- **الحدود المكانية**: وزارة التربية والتعليم ومكاتب التربية في أمانة العاصمة صنعاء، وزارة المالية، والهيئة العامة للأوقاف، الهيئة العامة للزكاة.
- **الحدود الزمنية**: تم تطبيق البحث الميداني خلال العام 2022/ 2023

مصطلحات البحث:

- **مصادرالتمويل**: "هي المبالغ النقدية أو العينية التي ترد إلى التعليم أو المؤسسات من جهات حكومية مختلفة رسمية أو شعبية في هيئة تبرعات أو منح أو ريع لاستثمارات مختلفة" (محمد، 2006: 55)
  - وتعرفها الباحثة إجرائيا: "هي الموارد المالية نقدية وغير نقدية مباشرة وغير مباشرة التي تلجأ إليها المؤسسات التعليمية لتحقيق أهداف محددة وإدارتها بكفاءة وفعالية".
- **التمويل: مول: المال**: "معروف ما ملكته من جميع الأشياء. والجمع أموال. وفي الحديث نهى عن إضاعة المال، قيل أراد به الحيوان أن يحسن إليه ولا يهمل: وقيل إضاعته إنفاقه في الحرام والمعاصي وما لا يحبه الله وقيل أراد به التبذير والإسراف وإن كان في حلال مباح، قال ابن الأثير المال في الأصل ما يُمْلَك من الذهب والفضة ثم أطلق على كل ما يقتنى ويُمْلَك من الأعيان وأكثر ما يطلق المال عند العرب على الإبل لأنها كانت أكثر أموالهم". (ابن منظور، 1997: 223)
- **التمويل**: "كل ما يمكن حيازته والانتفاع به على الوجه المعتاد شرعاً، ويعنى بتحديد احتياجات الأفراد والمنظمات والشركات من الموارد النقدية وتحديد سبل جمعها واستخدامها، مع الأخذ في الحسبان المخاطرة المرتبطة بمشاريعهم. ويعني التمويل بصفة عامة البحث عن إمكانية الدفع بطرائق عقلانية تضمن توفير الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف المسطرة. (معلا، 2015: 21، 74)
- **والتمويل** وفقاً لقاموس أكسفورد " العلم الذي يدرس إدارة الصناديق بشكل يوفر تداول المال ومنح الائتمان وصنع الاستثمار وتوفير التسهيلات المصرفية "(جوهر والباسل، 2016: 7)

- **التعليم العام**: "هو تعلم نظامي مدته (12) عاما بعد مرحلة رياض الأطفال، ويتم فيه تنمية المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات والأخلاق والعبادات، وتطوير القدرات الفردية والجماعية بغرض الإعداد للحياة، ومواصلة التعلم" (وزارة التربية، 2013: 5)
  - ويعرف إجرائيا: بأنه التعليم الذي يشمل المرحلتين الأساسية والثانوية.
- **مصادر التمويل في الإسلام**: تتضمن الموارد المالية الإسلامية بأنواعها، ثم كيفية صرف الإيرادات في الأوجه المخصصة لها على أسس شرعية واضحة.

2-الإطار النظري والدراسات السابقة.

أولاً- الإطار النظري.

2-1-1- التمويل (أهدافه- أهميته).

يرتبط نشاط التمويل في العمل الإداري الإسلامي بنظرية الإنفاق وهي أساس الاقتصاد الإسلامي إعمالاً لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾ (البقرة: 254) فالإنفاق حركة وتنمية للعمال، وتنمية للاقتصاد ومن خلاله تدور حركة المجتمع وتنتعش الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ويتحسن المستوى المعيشي. (البرعي والمرسي، 2001: 206)

أهداف التمويل ودو افعه:

يهدف التمويل وفقا لـ (المغربي، 2016: 19)

1. إن الهدف الأساسي هو تحقيق أكبر عائد يقوم بتغطية متطلبات المؤسسة وتغطية مستلزماتها والتزاماتها.
2. استخدام الموارد التي تم الحصول عليها بشكل يؤدي إلى فعالية عمليات وإنجاز المؤسسة.
3. تحقيق رفاهية ومنفعة المجتمع.
4. تحديد نظام سليم وأساس جيد لتوجيه الأموال إلى المؤسسات، واستخدامها في تحقيق الأهداف الطويلة الأجل.

أهمية التمويل:

ترجع أهمية التمويل وفقا لـ (المغربي، 2016: 11) إلى:

1. الحاجة الاقتصادية للخدمات والسلع التي يحتاجها الناس في حياتهم اليومية.
2. تكييف الوسائل النقدية المتاحة مع العمليات المادية بأنواعها المختلفة الضرورية الاجتماعية.
3. تحقيق أعلى عائد ممكن من خلال الدورة السريعة للمخصصات المالية في عملية تجديد الإنتاج الاجتماعي.
4. تحقيق مبدأ العقلانية والتوفير عند الإنفاق في العمليات المالية التي تم إنجازها على مستوى المؤسسات.
5. الحصول على الأموال التي بواسطتها يتم تشغيل أعمال المؤسسة.

2-1-2- مصادر التمويل في الإسلام:

تتعدد المصادر والموارد المالية التي يمكن الحصول منها على النفقات وفقا للشريعة الإسلامية؛ وتوجزها الباحثة أهمها؛ نقلا عن كل (السرطاوي، 1999: 167)، و(الأشعري، 2000: 213) (العثماني، 2019: 153) كما يلي:

1- **الزكاة (Zakah (Poor Tax:** الزكاة في اللغة تعني " النماء والزيادة " كما تعني " التطهير"، فأصل الزكاة في اللغة الطهارة والنماء والبركة والمدح. (مشهور، 1991: 33)، **وشرعاً:** حق أعطاه الله سبحانه وتعالى للفقير من مال الغني، قدره ربع العشر إذا حال عليه الحول. (الأشعري، 2000: 213) وسميت الحصة المخرجة من المال زكاة لأنها تزيد في المال الذي أخرجت منه، وتوفره في المعنى وتقيه من الآفات. وقال ابن تيمية: نفس المتصدق تزكو وماله يزكو، ويطهر ويزيد في المعنى، والنماء والطهارة ليسا مقصورين على المال، بل يتجاوزه إلى نفس المعطي؛ قال تعالى ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ (التوبة: 103)، والزكاة ركن من أركان الإسلام فرضت في السنة الثانية من الهجرة، وهي عبادة لا يجوز إنكارها أو التقصير فيها، حيث قرنها الله مع الصلاة في حدود ثمان وعشرين مرة..

2- **(الأنفال والغنائم (Booty):** والغنائم مفردها غنيمة وهي كل ما يظفر به المسلمون من الكفار عنوة من أموال وأراضٍ وممتلكات، وخمس الغنيمة مورد من موارد رأس مال المسلمين، اما الأربعة اخماس المتبقية فللجند المحاربين.

3- **الفيء (Tribute):** وهي الأموال التي حصل عليها المسلمون من الكفار دون قتال، وحدد الله مصارفها في سورة الحشر قال تعالى: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ أن اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ (7)﴾

4- **ربع العشر في أموال التجارة (Custom/ Tithes):**

5- **الجزية (Non-Muslim Residency Tax):**

6- **الخراج (Kharaj(Agriculture Fee:**

7- **الهبة (Grants and Gifts):** والهبة: بكسر الهاء تطلق على ما لا يقصد به بدل إذ أنها تمليك بلا عوض.

8- **الوصية (Will):** وهي هبة الرجل ماله لآخر بعد موته أو هي تمليك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع.

9- **الأموال التي لا مالك لها (Unclaimed Wealth):** وهي الأموال التي لا يعرف مالكها ولا من يستحقها وهي أنواع:

10- **اللقطة Unclaimed lost and Found Property:** وهي الأموال التي لا يملكها أحد

11- **التركة اليتيمة: Inheritance Unclaimed:** وهي مال من مات من المسلمين ولا وارث له

12- **الأموال المصادرة Confiscated:** وهي الأموال التي يصادرها الحاكم من المخالفين والمختلسين

13- **الرسوم والغرامات المفروضة Fee and Fines:** السعر مقابل خدمة تؤديها بعض أجهزة الدولة؛ مثل: خدمات البريد والمرور وأجور اعتماد الوثائق. أما الغرامات فهي الجزاءات المالية التي تفرضها الدولة على المخالفين.

14- **النشاطات التي تقوم بها الدولة لتعزيز قدرتها المالية Public Economic Activities:** مثل صناعة النفط وتصديره، والنقل والاتصالات والصناعات الضخمة مثل الكيماويات والكهرباء والزراعة والمعادن والأجهزة والمعدات، وهذا النوع ظهر في الدولة الحديثة نتيجة تطور وظيفتها واتساع مجالاتها.

15- **القروض Loans:** ويقصد بها استدانة الدولة مالاً من الغير لفترة زمنية معينة لتوظيفه في خدمة ما، مع تعهدها برده حسب الاتفاق إلى مالكه في فترة زمنية معينة يمكن تمديدها إذا تعذر التسديد.

16- **الصدقة (Charities):** يوجه الإسلام إلى الصدقة والبر والإنفاق طوعا احتسابا لرضى الله وعوضه في الدنيا ومثوبته في الآخرة واجتنابا لغضبه ونقمته وعذابه. قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ أن اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾. (المزمل: 20).

17- **الوقف (Endowments):** والمتفق عليه لدى العلماء أن الوقف نوع من أنواع الصدقات. وكانت الأوقاف تصرف على وجوه البر والخير التي يحددها الواقف ويديرها بنفسه أو من يراه مناسبا. وحين اتسع الوقف أنشئت الدواوين في عهد الخليفة عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- ومن جاء بعده إلى أن صار للوقف ديواناً تابعاً للمالية. وفي عهد الخليفة

الأموي هشام بن عبد الملك صار للأوقاف ديوان مستقل تحت إشراف القاضي، وصار المتعارف عليه أن يتولى القضاء النظر في الأوقاف بحفظ أصولها وقبض ريعها وصرفه في الأوجه المنصوص عليها... وقد أنشئت (إدارة الأوقاف) في العهد العثماني لتنظيم الأوقاف العامة والخاصة بسبب إقبال الولاة والسلاطين على الوقف وبخاصة إشادة العقارات ودور الأيتام والمساجد والمدارس. (صبري، 2011: 14-19)

ويشكل نظام الأوقاف لبنة أساسية للتكافل الاجتماعي فقد كانت الأوقاف تلعب دوراً كبيراً في بنيان الأمة والمجتمع المدني. وقد كانت الأوقاف على قمة ما حضت عليه الشريعة لتنوعه فهو يشمل كافة الخدمات؛ ولهذا راج سوقه وكثرت الأموال الموقوفة كثرة هائلة وكانت المورد الذي لا ينضب معينه لصنع التقدم والازدهار. (جوهر وجمعة، 2011: 2)

والأوقاف كبيرة نسبيا إلا إنها ربما تمت إدارتها بشكل غير فعال ما أي إلى انخفاض العائدات الاجتماعية، أن رفع مستوى الوعي بالعوائد الاجتماعية المحتملة التي يمكن أن تحققها الأوقاف يمكن أن يجعلها فرصة استثمارية أفضل (OECD, 2020: 18).

- **الوقف**: بالفتح وسكون القاف لغة الحبس والمنع وهو مصدر وقف؛ فالوقف: مؤسسة قانونية ودينية، يخصص فيها شخص بعض ممتلكاته لغرض ديني أو خيري، وبعد الإعلان عن وقف تلك الأشياء لا تبقى ملكيتها بيد الواقف ويمكن للمستفيدين من الوقف الاستفادة من العين الموقوفة ومن عائداتها، ولكنهم ليسوا المالكين لها؛ بل تعود ملكيتها لله تعالى وحده. (العثماني، 2019: 153).
- **دليل مشروعيته**: قال تعالى: ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ (آل عمران: 92)، وقوله عز وجل: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (الحج: 77)
- أما السنة فقد ثبت أن النبيﷺ وقف أرضاً في سبيل الله – سبعة حوائط- في المدينة كانت لرجل يهودي اسمه مخيريق قاتل يوم أُحد مع المسلمين وأوصى قبل خروجه للقتال أن أمواله لمحمد ﷺ، وقد قتل بالمعركة وهو على يهوديته وقبض النبي الأكرم ﷺ السبعة الحوائط وتصدق بها أي أوقفها. وكان هذا أول وقف في الإسلام. ومن أدلة الوقف قوله ﷺ" إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له "رواه مسلم. (القري، 1423: 126)
- **حكمه**: قربة مندوب إليها. (السرطاوي، 1999: 167)
- **الوقف في القانون اليمني**: "يكون الوقف بإيجاب من الواقف يقف به مالاً معيناً منقولاً أو غير منقول ولا يشترط في الوقف القبول، يتم الوقف قولاً أو كتابة بلفظ صريح أو كناية، ويجب الإشهاد ما لم يكن الوقف بخط يد الواقف".
- **أنواعه**: 1- الوقف الخيري (العام): ما خصص ريعه لصرفه على أوجه البر، 2- الوقف الأهلي (الذري): ما خصص للواقف وأقاربه وذريته. (قانون الأوقاف، 1998: المواد 5- 7).

2-1-3- دور الوقف الخيري في التعليم:

سجل التاريخ أن أهل اليسار من المسلمين كانوا يتسابقون في انشاء المدارس والمعاهد ودور الدراسة والكتاتيب والكليات ويجعلونها وقفاً لمنافع المسلمين. ولم تقتصر الأوقاف على إنشاء المباني بل تضمنت كل ما يحتاج إليه التلميذ والمعلم من غذاء وكساء ومكتبة ورعاية صحية. (القري، 2002: 129)

مصادر الصناديق الوقفية:

فيما يلي مصادر الصناديق الوقفية كما أوردها (الزحيلي، د ت: 4-11):

1. تبرع الأفراد عادة، وأصحاب رؤوس الأموال، ورجال الأعمال خاصة.
2. تبرع المؤسسات والشركات من القطاعين؛ الخاص والعام، كمؤسسة التأمينات الاجتماعية أو صناديق التقاعد.
3. إسهام الدولة من خزينتها، أو عن طريق الضريبة، أو طابع مخصص للصناديق الوقفية.
4. ريع الصناديق الوقفية عامة.
5. ريع الاستثمار الوقفي لأموال الصناديق والأنشطة والخدمات التي تقدمها.
6. تبرع المنظمات الدولية كاليونسكو واليونسف ومنظمة المؤتمر الإسلامي وبنك التنمية الإسلامي.
7. مشاركة مؤسسات الوقف الإسلامي، وزارة الأوقاف، الأمانة العامة للأوقاف، بما يخصص لها من ريع الأوقاف.
8. ريع الأوقاف الجديدة التي تتفق أغراضها مع أهداف الصندوق.
9. الهبات والتبرعات والإعانات والوصايا، التي تتفق مع طبيعة الصندوق، ويكون الوقف على الصندوق ومجالاته.
10. المباني والدكاكين الملحقة بالمساجد.

أهداف الصناديق الوقفية:

تهدف الصناديق الوقفية وفقا لكل من (الخصاونة، 2020: 8)، (هديل، 2021: 24) إلى الآتي:

1. إحياء سنة الوقف.
2. تجديد الدور التنموي للوقف في إطار تنظيمي جديد.
3. تلبية احتياجات المجتمع غير المدعومة بالشكل المناسب.
4. تحقيق المشاركة الشعبية في الدعوة للوقف وإدارة مشروعاته.
5. منح العمل الوقفي مرونة تحقق الانضباط وتضمن تدفق العمل وانسيابه.

2-1-3- تمويل التعليم في اليمن:

يجمع العلماء على أن التعليم ونشره والصرف عليه أحد المصارف الشرعية؛ حيث جاء في الروضة الندية للسيد صديق حسن خان قال: ومن جملة سبيل الله الصرف في العلماء الذين يقومون بمصالح المسلمين الدينية، فإن لهم في مال الله نصيبا؛ لأن العلماء ورثة الأنبياء وحملة الدين. (القرضاوي، 1997: 647).

كما قد يدخل الإنفاق على طلبة العلم ضمن مصرف "ابن السبيل way farer" وخصوصا الذين يهاجرون من بلد إلى بلد. وقد ذكر القرآن الكريم هذا اللفظ –ابن السبيل – في معرض العطف عليه والإحسان إليه ثماني مرات. ففي القرآن المكي قال تعالى: ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا (26) ﴾(الإسراء: 26) ﴿فَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ذَلِكَ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (الروم: 38)

كما حث الإسلام على طلب العلم. قال تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ أن اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (20)﴾(العنكبوت: 20). وقال﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ (137) ﴾ (آل عمران: 137). وقال رسول الله ﷺ: " من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع" رواه الترمذي.

والمتفرغ للعلم يأخذ من الزكاة بقدر ما يعينه على أداء مهمته إذا تعذر الجمع بين الكسب وطلب العلم. وإنما أعطي طالب العلم لأنه يقوم بفرض كفاية فائدة علمه لمجموع الأمة. فمن حقه أن يعان لان الزكاة لأحد رجلين: اما من احتاج من المسلمين أو لمن يحتاج إليه المسلمون وهذا قد جمع الأمرين.(القرضاوي، 1997: 561)

أشكال مصادر تمويل التعليم:

توجد الكثير من أشكال التمويل الحكومي؛ ومن أهمها وفقا لـ (خلف، 2007: 186-188) الآتي:

أ. **الإيرادات الضريبية**: وتمثل اهم إيرادات الميزانية الحكومية في معظم الدول سواء كانت مباشرة يتحملها من تُفرض عليه ممارسة النشاطات الإنتاجية الاقتصادية كضريبة الإنتاج، الضريبة على الدخول. أو الضرائب غير المباشرة التي لا يتحمل من تُفرض عليه هذه الضريبة وإنما يتم نقل عبئها الضريبي إلى جهة أخرى هي التي تتحمل عبئها في النهاية وأهمها الضرائب الجمركية، حيث أن التاجر المستورد للبضاعة هو الذي يدفع الضرائب وليس المستهلك؛ ولكن المستهلك هو الذي يتحمل عبئها في النهاية لأن المستورد يضيف الضريبة الجمركية على السلع.

ب. **الإيرادات الحكومية**: سواء كانت إنتاجية أو خدمية، إلى الإيرادات التي تحققها المشاريع الحكومية التي تقوم بهذه النشاطات. أو إيرادات الحكومة الصافية من أملاكها العامة، أي بعد طرح مصاريف الصيانة من إيرادات الأملاك، وتختلف أهميتها تبعاً لأهميتها النسبية في إيرادات الحكومة.

ج. **القروض:** ويتم اللجوء إليها كوسيلة للحصول على إيرادات وبالذات في حال عجز إيرادات الحكومة الاعتيادية عن تلبية نفقاتها الاعتيادية. وهذه القروض قد تكون قروضاً داخلية أو قروضاً خارجية، وتعتمد القروض على القدرة على الاقتراض ووجود جهات قادرة ومستعدة على إقراض الحكومة. فكلما زادت قدرة الحكومة وزادت الثقة فيها زادت قدرتها على الاقتراض وزادت الجهات التي توفر لها قروضاً.

د. **التمويل بالعجز**: هو الذي يمكن أن تلجأ إليه الحكومة نتيجة عجز إيراداتها عن تلبية نفقاتها، ويمكن أن يتم عن طريق البنك المركزي بإصدار نقود جديدة لتمويل العجز في ميزانية الحكومة.

هـ. **المشاركة المجتمعية**: المشاركة المجتمعية بين القطاع الخاص من مؤسسات وشركات وهيئات وجمعيات وأفراد من أموال نقدية أو عينية أو حتى مشاركة بالجهود البدنية والأفكار الإبداعية المنتجة.

و. **المساعدات الخارجية**: وهي عبارة عن إسهامات في شكل مِنَح من دول أجنبية لتمويل بعض المشروعات، كما تتخذ شكل تعاون مشترك تسهم به الدول المانحة بجهود التخطيط والتدريب (الغامدي، 2006: 75)

مصادر تمويل التعليم في المدارس:

من استقراء مصادر تمويل التعليم في البلاد العربية يبدو أن هناك العديد من المصادر الرئيسية النقدية والعينية، وهي حسب أولويتها عند (محمد، 2011: 135):

1. الأموال العامة التي تخصصها الحكومة للتعليم من ميزانيتها السنوية.
2. الموارد المالية التي تتحملها السلطات المحلية الرسمية منها والشعبية.
3. الأموال الخاصة التي تنفقها الأسر على أبنائها أو المنظمات غير الحكومية على أعضائها في صورة رسوم دراسية، وقيمة كتب وغيرها، ونفقات تنقل والمصاريف الخاصة للدراسة.
4. الموارد التي تتبرع بها الشركات والمنظمات غير الحكومية، وهبات وعطايا التجار والمحسنين في صور عينية ونقدية.
5. وهناك دول تخصص أراضي من ممتلكات الأوقاف من أراضي وعقارات الدولة وتقام عليها المدارس.

تلك هي المصادر التقليدية لتمويل التعليم في البلاد العربية ودول العالم تقريبا، وهي في تزايد مستمر وبخاصة النفقات العامة المرصودة في الميزانية العامة السنوية للدولة، مع الفارق في حجم تلك الزيادة بين الدول، ولاسيما بين الدول الصناعية المتقدمة ودول العالم الثالث.

وبجانب هذه المصادر التقليدية لتمويل التعليم وجدت مصادر تمويل جديدة في بلدان العالم الثالث وأهمها:

أ. المساعدات والقروض الخارجية من المنظمات الإقليمية والدولية.

ب. المنح التي تقدمها الدول الصناعية الكبرى للعديد من الدول الفقيرة منها دول عربية.
ج. الأموال التي يتم تحصيلها من الرسوم الدراسية ومن قيمة البرامج الخاصة لتدريب العمال وفئات أخرى من السكان.
د. الأموال العائدة من المؤسسات التعليمية من بيع المواد والخدمات التي تقدمها للجمهور.
هـ. وهناك مصادر أخرى ثانوية تختلف من بلد إلى آخر فرضتها ظروف محلية.

الإنفاق على التعليم:

تقسم نفقات التربية بحسب (فليه، 2007: 236-237) إلى:

1. **نفقات جارية:**
   - نفقات الإدارة: مرتبات وتعويضات وتنقلات (الإداريين، التفتيش).
   - نفقات التعليم: مرتبات وتعويضات وتنقلات الموظفين – متفرغين وغير متفرغين –والمعلمين واللوازم والرحلات المدرسية.
   - نفقات الصيانة وإدارتها (كهرباء – ماء – أعمال صيانة).
   - بدلات أجور المباني.
   - مستحقات ثابتة (ضرائب).
   - خدمات ملحقة (الصحة المدرسية – منح مدرسية).
   - الكتب
   - وسائل الايضاح
   - مصلحة الديون (دفع فوائد، تسديد قروض)
   - عمليات التوزيع الإعانات المقدمة من الإدارات الأخرى.
2. **نفقات رأسمالية:**
   - نفقات البناء (مدارس – مساكن – أقسام).
   - الإصلاحات الكبرى والتعديلات في الأبنية.
   - إنشاء الأراضي

أثر ضعف الانفاق على التعليم:

تعد عملية تمويل التعليم المرتكز الأساسي لإحداث التطوير المطلوب في التعليم، كما أنها مقياس حقيقي لمدى الاهتمام به من قبل الحكومة، ولذلك فتمويل التعليم من مسؤولية الدولة، وميزانية التعليم جزء من الميزانية العامة للدولة، والتعليم في اليمن بالمجان لمختلف المراحل من التعليم الأساسي وحتى نهاية التعليم الجامعي، ويؤكد قانون التعليم (45) لعام 1992 في مادته الثامنة أن " التعليم مجاني في كل مراحله وتكفله الدولة، وتحقق الدولة هذا المبدأ تدريجيا وفق خطة يقرها مجلس الوزراء ".

وعلى الرغم من أن الإنفاق على التعليم من الميزانية العامة للدولة، إلا أن نسبة الملتحقين بالتعليم في اليمن تظل متدنية فنصف الأطفال في سن التعليم خارج التعليم. ويتمثل ضعف مصادر تمويل التعليم بالآتي (الاغبري، 2003: 36)

1) نفقات التعليم الأساسي لا تتلاءم مع تعميم التعليم.
2) الارتفاع الكبير في الهدر التعليمي في المراحل الأساسية؛ ما ينعكس على تكلفة التعليم.

3) هناك عدد كبير من المدرسين لا يوفون النصاب القانوني في التدريس، مما يعني هدراً في الإنفاق.
4) الاختلال في هيكلة الموازنة فيما بين الأبواب والفصول والبنود والأنواع.
5) عدم العدالة في توزيع الميزانية على المستويات المركزية والمحلية.
6) محدودية مصادر التمويل وعدم تنوعها وهدر المتاح.
7) عدم فصل ميزانية التعليم الأساسي عن الثانوي.
8) تدني صرف المخصصات المالية.
9) ضعف مخصصات الصيانة والترميم والتشغيل والتدريب وإعادة التأهيل.
10) غياب نظام الحوافز المادية والمعنوية ما أدى إلى غياب مبدأ الثواب والعقاب وانخفاض كفاءة الإنتاج.

وتتفق الباحثة مع الرأي القائل:" إن تمويل التعليم بوضعه الحالي لا يناسب متطلبات القرن الواحد والعشرين ومستجداته، وطالما أن الدولة لا تملك استراتيجية متكاملة لتمويل التعليم فإن الباب يتسع لممولين جدد يمولونه حسب رغباتهم واهتماماتهم، ما قد يتسبب في ضرب الاستقرار التعليمي وتخلخل النسيج الثقافي. (جوهر والباسل، 2016)

ثانياً- الدراسات السابقة:

يتناول هذا الجزء الدراسات السابقة؛ ذات العلاقة بالموضوع، ويتم ترتيبها من الأحدث إلى الأقدم.

أ- دراسات محلية سابقة:

- **دراسة البدوي (2021)** هدفت إلى تقديم تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم العام الحكومي بمحافظة إب في ضوء التجارب العالمية المعاصرة، ولجمع البيانات استخدمت الباحثة استبانة تم تطبيقها على عينة قصدية من الخبراء في جولات أسلوب دلفي بلغ عددهم 24 خبيرا من مكتب التربية والتعليم بمحافظة إب ومن المختصين في الإدارة والتخطيط التربوي في أسلوب دلفي المعدل، واستخدمت المنهج الوصفي بنوعية المسحي والتطويري، استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتوصلت إلى أن واقع توفر مصادر تمويل التعليم العام الحكومي بمحافظة إب كانت بدرجة منخفضة، أما على مستوى المجالات الأربعة جاءت منخفضة مع وجود تفاوت في قيمتها الإحصائية حيث جاء المجال المتعلق بالتمويل المجتمعي في المرتبة الأولى وبوزن نسبي 51% وتمويل المنح والقروض في المرتبة الثانية وبوزن نسبي 49% وجاء التمويل الحكومي ثالثا بنسبة 46% والتمويل الذاتي أخيرابنسبة 46%.
- **دراسة الخضمي (2018)** هدفت إلى الكشف عن دور الأوقاف في دعم التعليم والتعرف إلى المعوقات التي تحد من الدور المأمول للأوقاف وتقديم مقترحات لدور الأوقاف في دعم التعليم واستخدم المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة طبقت على عينة من القيادات الإدارية لكل من وزارتي التربية والأوقاف ممثلة بوزيري الأوقاف والتربية ونوابهما والمستشارين والوكلاء ومديري عموم الإدارات، واستخدم النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتوصلت إلى أن مستوى الدور القائم للأوقاف في دعم العملية التعليمية ضعيف جدا بنسبة 34%. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أفراد العينة لمستوى الدور القائم للأوقاف في دعم التعليم بالجمهورية اليمنية.
- **دراسة الثابتي (2015)** هدفت إلى التعرف على واقع دور شركات النفط والغاز في تمويل التعليم وأهميته والتعرف على الفجوة بين الواقع والأهمية ووضع تصور مقترح لدور شركات النفط والغاز في تمويل التعليم في المحافظات النفطية، واستخدم المنهج الوصفي المسحي والاستبانة كأداة طبقها على (105) من مديري عموم مكاتب التربية بالمحافظات النفطية ومدري الادارات التابعة لها ومديري عموم شركات النفط والغاز العاملة في المحافظات وقيادة وزارة النفط

وتوصل إلى نتائج منها: يقدر أفراد مجتمع البحث واقع إسهام الشركات النفطية في تمويل التعليم بمتوسط 1.53 ودرجة ضعيفة جداً، كما تترتب إسهام شركات النفط في دعم التعليم العام تنازليا كالآتي: (المباني 1.58، الخدمات والتجهيزات 1.58، التدريب والتأهيل 1.48) وجميعها بتقدير ضعيف جداً. الشركات النفطية/الغازية لا تحدد طبيعة المشاريع التي تقدمها في دعم التعليم وإنما تقدم مبالغ إجمالية تتولى وزارة النفط والمجالس المحلية تحديد جوانب الإنفاق في دعم جوانب التعليم أو سواها.

- **دراسة مجاهد (2008)** هدفت إلى التعرف على أبرز الاتجاهات العالمية المعاصرة لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه، وواقع التمويل للتعليم العام في اليمن وأهم مشكلاته وتقديم تصور مقترح لتطوير مصادر التمويل العام، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة طبقت على عينة (150) من خبراء التعليم ومن لهم علاقة بتمويله بواقع 50 شخصاً من ثلاث جهات ممثلة بقيادات ومدراء عموم وزارة التربية والتعليم والمؤسسات ذات العلاقة بتمويل التعليم وقيادات ومستشاري التعليم بالمنظمات المانحة تم اختيارهم بطريقة عشوائية بسيطة، وكشفت النتائج أن المصدر الحكومي: يعتبر المصدر الرئيسي في تمويل التعليم العام، كما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة حول أساليب تطوير مصار تمويل التعليم العام وفقاً لاختلاف الجهة ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة تبعاً للجهة على مستوى العبارات.

ب- دراسات سابقة في البلدان العربية:

- **دراسة التويجري (2020)** هدفت إلى التعرف على دور الوقف في تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض الخبرات العالمية، بما في ذلك مصادر تمويله ومصارفه ومعوقاته ومقترحات تطويره، استخدم المنهج الوصفي والمنهج الوثائقي الاسترادي القائم على جمع المعلومات ثم تصنيفها وتنظيمها وتحليلها، طبقت أداة الاستبانة على عينة (177) من مجتمع الدراسة المتمثل في مسؤولي اوقاف الجامعات السعودية والعاملين فيها والمهتمين بها، وباستخدام الوسائل الإحصائية (التكرارات والنسب المئوية) توصلت الدراسة إلى عدم وجود معلومة واضحة عن متوسط التمويل الوقفي للجامعات السعودية، وأهم مصادر التمويل الوقفي: الأوقاف الفردية، والأعيان الموقفة على العلماء وطلبة العلم.
- **دراسة النور(2019)** هدفت بشكل رئيس إلى التعرف على دور ديوان الزكاة في تنمية المجتمع المحلى في السودان وتفرع منه: التعرف على إسهام ديوان الزكاة في المجال التعليمي، استخدم المنهج الوصفي التحليلي وطبقت الاستبانة على عينة عشوائية منتظمة (300) فرد من مجتمع الدراسة المستهدفين (3400) فرد من فئة الفقراء الذين تم تحديدهم بطريقة الملاحظة، وباستخدام الطرق الإحصائية (النسب المئوية، التكرارات، وقيمة مربع كاي) توصلت إلى نتائج منها؛ أسهم ديوان الزكاة في بناء مدارس ودعم المجال التعليمي من خلال تعليم الأيتام في مرحلة الأساس وذلك بنسبة 86%، كما دعم ديوان الزكاة والخلاوي والمساجد بنسبة 80% كما دعم برنامج الحقيبة المدرسية وكفالة الطالب الجامعي.
- **دراسة صلاح الدين، وآخرون (2018)** هدفت إلى دراسة واقع ادارة أموال الوقف وتوظيفها في تمويل التعليم العالي بسلطنة عمان، واعتمد الباحثون المنهج الوصفي واستبانة تم تطبيقها على (100) من الخبراء في كل من جامعة السلطان قابوس، كلية العلوم الشرعية، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، وزارة التعليم العالي، اخصائيين في (إدارة الأعمال، القانون، الاقتصاد، الفقه) توصلت إلى مجموعة من الإجراءات والمقترحات منها: تبني مبدأ الكراسي العلمية التي تقوم فكرتها على الوقف. وإنشاء إدارة متخصصة للأوقاف والاستثمار بإدارات مؤسسات التعليم العالي.

ج – دراسات سابقة بالإنجليزية:

- **دراسة سيميا-Simiyu- (2021)** هدفت إلى التعرف على ممارسات التمويل في المدارس الحكومية بمقاطعة بانجوما في كينيا، وكيف ترتبط هذه الممارسات مع ملاءمة البنية التحتية وكفاءة مواد التعليم والتعلم في مدارس الثانوية، ومعرفة العلاقة بين الممارسات التمويلية والإنجاز الأكاديمي للمتعلمين بمقاطعة بانجوما، استخدم فيها المنهجين الوصفي والاستنتاجي، وطبقت أداة البحث (استبانة، مقابلة) تألف مجتمع البحث من 252 مدرسة تشكل مجتمع الدراسة، تم أخذ عينة طبقية تشكل 15%من مجتمع الدراسة (36 مدرسة)، على (مدير التعليم، مديرين، رؤساء الأقسام الأكاديمية) وتوصلت الدراسة إلى أن المصدر الرئيسي لتمويل مدارس الثانوية العامة بمقاطعة بونجوما اليوم المجاني للتعليم الثانوي ودفع رسوم الآباء كما أن ممارسات التمويل لها ارتباط إيجابي بكل من توفير البنية التحتية، ملاءمة مواد التعليم والتعلم والإنجاز الاكاديمي.
- **دراسة الزبيدي وعدول (2019) ,Zubaedy & Adewle)** وهدفت إلى تقديم ادوات التمويل الإسلامي (الصكوك، الزكاة، الأوقاف) كمصدر بديل ودائم لتمويل التعليم العالي بنيجيريا، اعتمدت المنهج النوعي (دراسة حالة) واستخدمت المقابلة لمجموعة خبراء (8) في المالية والاقتصاد والتخطيط والتربية والتمويل الإسلامي ينتمون إلى صناع سياسات التعليم العالي بنيجيريا، واستخدم تحليل البيانات الاستقرائي والاستنتاجي وبينت نتائج الدراسة أن أدوات التمويل الإسلامي تقوم على الإنصاف والعدالة ولا تستند إلى أي شكل من أشكال الفساد أو الغش، كما يجب أن تشارك الحكومة مع فاعلي الخير في مجالات (الصكوك، الوقف) بحيث تحول المنتجات إلى استثمار.
- **دراسة تابسم، وآخرون(2016) Tabssum, Zahid, Saleem-:** هدفت إلى تحديد الثغرات والتحديات في التمويل العام للتعليم في باكستان ومخصصات قطاع التعليم من الموارد المالية في باكستان وتقييم الإنفاق الحكومي على التعليم، وتم استخدام بيانات ميزانية التعليم للخمس السنوات السابقة للبحث، كما تم استخدام ميزانية التنمية والرواتب لمعرفة أولويات الحكومة في تمويل التعليم، توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي على التعليم حوالي 2% من الناتج المحلي ما يجعل باكستان في أدنى مستوى لتمويل التعليم بين دول جنوب آسيا وميزانية الرواتب تشكل الجزء الأكبر من ميزانية التعليم الحالية، وتخصيص أموال التنمية منخفضة.
- **دراسة كارهرت(2016)-Carhart-** هدفت إلى فحص تأثير القرارات المالية بشأن التحصيل الدراسي باستخدام الانحدار، تحليل تأثير نفقات المدارس في اداء التلاميذ (تكساس) وأظهرت تحليلات الانحدار أن هناك علاقة مهمة بين الإنفاق المدرسي في المجالات الوظيفية والمجالات الداعمة وزيادة التحصيل الدراسي، في حين أن الإنفاق في القيادة المدرسية كانت لها العلاقات الإيجابية والسلبية مع درجات الاختبار.

التعليق على الدراسات السابقة:

تتشابه الدراسة الحالية مع دراسات (صبيح، 2005)، (الثابتي، 2015)، (مجاهد، 2008)، (صلاح الدين وعساف ولاشين والمعنى، 2018)، (النور، 2019)، (الخضمي، 2018) في استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والأداة. وتختلف مع (صبيح، 2005) في مجتمع وعينة الدراسة كما تتفق مع (الثابتي، 2015) في جزء من العينة مكاتب التربية، إلا أنه اعتمد المكاتب في المحافظات النفطية وأضاف شركات النفط والغاز العاملة في تلك المحافظات، كما تختلف مع دراسة (مجاهد، 2008) في أن مجتمعه ضم مجموعة من الخبراء، كما تتشابه الحالية مع (البدوي، 2021) و(الخضمي، 208) في جزء من مجتمع الدراسة المتمثل بالتربية مع الاختلاف الجغرافي بالنسبة لرسالة البدوي وزيادة فئة المستشارين والوزراء للوقف والتربية بالنسبة ل(الخضمي، 2018)، كما تتشابه مع (الزبيدي وعدول، 2019) في الموضوع وتختلفان في الأداة والمنهجية

والمجتمع. ودراسة (كارهارت، 2016) و(تابسم وآخرون، 2016) في موضوع تمويل التعليم وفي الأداة والمنهجية، كما تتشابه الحالية مع (التويجري، 2020)في الأداة وتختلف عنها في المنهجية ومجتمع البحث.

أما ما يميز البحث الحالي فهو التركيز على مصادر التمويل في الإسلام ومحاولة تغطية النقص الحاصل في هذا الجانب من الدراسات السابقة، كما أنه عمل بتوصية بعض الدراسات بالبحث عن مصادر أخرى لتمويل التعليم.

3-منهجية البحث وإجراءاته.

منهج البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي المسحي التحليلي؛ باعتباره يدرس الظاهرة ويوضح خصائصها، وحجمها ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى، ويحدد العلاقة بين متغيرات الظاهرة وأسبابها واتجاهاتها واستخلاص النتائج منها.

مجتمع البحث:

تكون مجتمع البحث من قيادات (وكيل وزارة- مدير عام- مدير إدارة – مختص) أربع جهات حكومية رسمية هي: ووزارة المالية، وهيئتي الأوقاف والزكاة، وزارة التربية والتعليم، الديوان العام– ومكتب التربية بأمانة العاصمة – ومكاتب التربية بالمناطق التعليمية. وفي وزارة المالية وزعت الاستبانة على خمسة وكلاء ومدراء عموم ومدراء إدارات قطاعات أخرى (19) للاستفادة من خبرتهم الواسعة في هذا المجال.

عينة البحث:

تم أخذ عينة قصدية من مجتمع البحث في (وزارة التربية – مكتب التربية بأمانة العاصمة – مكاتب التربية بالمناطق التعليمية – وزارة المالية – هيئة الأوقاف – هيئة الزكاة).

وصف عينة الدراسة:

جدول (3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات (المؤهل- الجهة- المسمى الوظيفي- الخبرة).

المتغير	الفئات	العدد	النسبة %	المتغير	الفئات	العدد	النسبة %
المؤهل العلمي	أقل من بكالوريوس	45	%19.2	سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	12.4	%12
	بكالوريوس	161	%68.8		من 6 إلى 10 سنوات	14.1	%14
	أعلى من بكالوريوس	28	%12.0		أكثر من 10 سنوات	73.5	%74
	المجموع	234	%100.0		المجموع	100.0	%100
الجهة	وزارة التربية والتعليم	166	%71	المسمى الوظيفي	وكيل وزارة	11	%5
	هيئة الاوقاف	12	%5		مدير عام	37	%16
	هيئة الزكاة	16	%7		مدير ادارة	105	%45
	وزارة المالية	40	%17		مختص	81	%35
	المجموع	234	%100		المجموع	234	%100

يتضح من الجدول (1) أن عينة الدراسة شملت (45) فرداً أقل من بكالوريوس وبنسبة (19.2%)، و(161) بكالوريوس وبنسبة (68.8%)، و(28) أعلى من البكالوريوس وبنسبة (12.0%) من مجتمع الدراسة، كما أن (166) من وزارة التربية والتعليم وبنسبة (71%) و(12) بنسبة (5%)، من هيئة الأوقاف و(16) بنسبة (7%)، من هيئة الزكاة و(40) بنسبة (17%) وزارة المالية. وتبعا للخبرة؛ فنسبة (12%) 5 سنوات فأقل، بينما (14%) تراوحت خبرتهم من 6 إلى 10 سنوات،

ونسبة(74%) خبرتهم أكثر من 10 سنوات، وأخيراً؛ فنسبة (0.5%) وكلاء وزارة، بيمنا نسبة (45%) مدراء إدارات، ونسبة (16%) مدراء عموم، ونسبة (35%) من المختصين، وعموما فتنوع العينة يؤكد شموليتها لمختلف المستويات، وهو ما سينعكس في دقة الإجابات والوثوق بالنتائج التي سيخرج بها البحث.

أداة البحث:

نظراً لطبيعة أهداف البحث فقد اعتمدت الباحثة على الاستبانة المغلقة كأداة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة للإجابة عن أسئلة البحث وتم بناؤها بالاستفادة من (الأدب النظري، الدراسات السابقة) حيث تم تصميم الاستبانة بالصورة الأولية وتضمنت (40) عبارة، توزعت على أربعة مجالات بالإضافة إلى البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة، والمجالات هي: المباني، التأثيث، الانشطة والبرامج، الخدمات.

صدق الاستبانة الظاهري:

للتأكد من صدق الاستبانة تم عرضها على المشرفين، ثم على مجموعة (10) محكمين من ذوي الاختصاص، وبناءً على آراء ومقترحات المحكمين صيغت بصورتها النهائية؛ حيث تكونت من جزأين؛ وعلى النحو الآتي:

1) الجزء الأول: يتضمن البيانات الأولية(الديمغرافية) لأفراد عينة البحث، تهدف للتعرف على بياناتهم الشخصية وتمثلت في (المؤهل – الجهة- المسمى الوظيفي- الخبرة).
2) الجزء الثاني: وتكون من محورين:
   1) المحور الأول: مجالات مصادر تمويل التعليم العام، واحتوى على (20) عبارة موزعة على أربعة مجالات.
   2) المحور الثاني: مجالات الإنفاق على التعليم العام، واحتوى على (38) عبارة موزعة على أربعة مجالات.

صدق أداة الدراسة وثباتها:

تم التأكد من صدق أداة البحث من خلال أنواع الصدق الآتية:

- **صدق المحتوى (Content Validity)** لضمان أن الاستبانة تشتمل على مجموعة من البنود الكافية والملائمة والممثلة للمفهوم، فكلما كانت بنود الاستبانة أكثر تمثيلا للمفهوم المراد قياسه، زاد صدق المحتوى، والصدق الظاهري (Face Validity) الذي يقيس المظهر العام للاستبانة من حيث وضوح العبارات والمصطلحات الواردة فيها.
- **الصدق الذاتي (صدق المحك):** للتأكد من أن الاستبانة صالحة لقياس ما تهدف لقياسه، تم حساب معامل "الصدق الذاتي من خلال أخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات "الفا كرو نباخ"، حيث كان معامل الصدق الذاتي لجميع المحاور والمجالات فوق المعدل المطلوب (70%)، حيث حصل أقل بعد على (.613**) كما هو موضح في الجدول رقم (8)، مما يدل على أن الاستبانة صالحة لقياس ما صُممت لقياسه.
- **الصدق البنائي:** ويبين مدى ارتباط كل عبارة بالمجال الذي تنتمي إليه، وللتحقق من توفر الصدق البنائي، أو ما يسمى أحياناً بالصدق التمييزي أو الاتساق الداخلي (Internal Validity) لعبارات الاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه، وكانت النتائج كما يبينها الجدول (2):

جدول (2) معاملات ارتباط العبارات بمحاورها

المجال	رقم العبارة	الارتباط بالمجال	الدلالة	المجال	رقم العبارة	الارتباط بالمجال	الدلالة
	المحور الأول: مصادر تمويل التعليم العام						
	1	.832**	0.00		1	.639**	0.00
	2	.776**	0.00		2	.807**	0.00

التمويل الحكومي	3	.912**	0.00	التمويل المجتمعي	3	.841**	0.00
	4	.927**	0.00		4	.822**	0.00
	5	.800**	0.00		5	.821**	0.00
	6	.912**	0.00	التمويل الخارجي	1	.887**	0.00
	7	.785**	0.00		2	.907**	0.00
التمويل الذاتي	1	.613**	0.00		3	.909**	0.00
	2	.734**	0.00				
	3	.734**	0.00				
	4	.745**	0.00				
	5	.765**	0.00				

المحور الثاني: الإنفاق على التعليم العام

المجال	العبارة	الارتباط	الدلالة	المجال	العبارة	الارتباط	الدلالة
المباني المدرسية	1	.874**	0.00	الأنشطة والبرامج المدرسية	1	.831**	0.00
	2	.893**	0.00		2	.849**	0.00
	3	.909**	0.00		3	.868**	0.00
	4	.847**	0.00		4	.870**	0.00
	5	.855**	0.00		5	.884**	0.00
	6	.802**	0.00		6	.897**	0.00
	7	.874**	0.00		7	.900**	0.00
الأثاث المدرسي والتجهيزات	1	.829**	0.00		8	.893**	0.00
	2	.839**	0.00		9	.799**	0.00
	3	.833**	0.00		10	.842**	0.00
	4	.871**	0.00		11	.851**	0.00
	5	.921**	0.00		12	.848**	0.00
	6	.860**	0.00		13	.874**	0.00
	7	.923**	0.00	الخدمات التعليمية	1	.862**	0.00
	8	.922**	0.00		2	.910**	0.00
	9	.891**	0.00		3	.886**	0.00
	10	.845**	0.00		4	.945**	0.00
	11	.855**	0.00		5	.923**	0.00
	12	.845**	0.00		6	.915**	0.00
					7	.919**	0.00

يتضح من الجدول (2) أن جميع معاملات ارتباط كل عبارة بمجالها مرتفعة، حيث تراوحت نتائج الصدق بين (0.927**- 0.613**) وهذا يدل على قوة التماسك الداخلي لعبارات كل مجال والمحور الذي تنتمي إليه، مما يعني أن الأداة (الاستبانة) تمتلك صدقاً تكوينياً واتساقاً داخلياً مرتفعاً، ويمكن الوثوق في نتائجها، وصلاحيتها لقياس ما أعدت لقياسه.

ثبات أداة البحث:

وهناك جانبان مهمان في سياق الثبات: الثبات الداخلي والثبات الخارجي، يعني الأول ثبات النتائج في الموقع ومعقولية البيانات في ذلك الموقع، أما الثاني فيعني ثبات البيانات وقابليتها للتطبيق في مواقع مختلفة، وقد تحققت الباحثة من ثبات استبانة البحث من خلال استخدام معامل ألفا كرو نباخ، وتجدر الإشارة إلى أن معاملات ثبات المقاييس المقننة يجب أن لا تقل عن(0.70) وكانت النتائج على النحو الموضح في الجدول (3).

جدول (3) معاملات الثبات والصدق الذاتي لمحاور أداة الدراسة

م	المحاور	العبارات	معامل الثبات Cronbach's Alpha	الصدق الذاتي *
1	التمويل الخارجي	7	0.951	0.975

2	التمويل الذاتي	5	0.839	0.992
3	التمويل المجتمعي	5	0.898	0.948
4	التمويل الخارجي	3	0.942	0.971
مصادر تمويل التعليم العام		20	0.920	0.959
1	المباني المدرسية	6	0.951	0.975
2	الأثاث المدرسي	12	0.975	0.987
3	الأنشطة والبرامج المدرسية	13	0.975	0.987
4	الخدمات التعليمية	7	0.973	0.986
الإنفاق على التعليم العام		38	0.975	0.987

يتضح من جدول (3)، أن جميع معاملات الثبات أكبر من الحد الأدنى المحدد لقبول ثبات الأداة، وذلك على مستوى كل مجال، وكل محور، وهذا يعني توفر خاصية الثبات في كافة مجالات ومحاور أداة البحث الحالي وبدرجة مرتفعة، فقد تراوحت معامل الثبات للمحاور بين (0.839، 0.975)، وبذلك يتأكد صلاحية الأداة لأغراض البحث والتحليل.

مقياس أداة البحث (الاستبانة):

استخدمت الباحثة مقياس ليكرت (Likert) الخماسي للعبارات والمحاور، والذي يحدد بدائل سلم الإجابة بإحدى البدائل الخمس، وذلك باستخدام المعادلة (أكبر قيمة- أصغر قيمة÷ عدد الفئات؛ (5-1=4÷3=0.80) ثم إضافتها لأقل قيمة، وبذلك أصبحت المديات كما يبينها الجدول (4).

جدول (4) الحدود الحقيقية لفئات المتوسط الحسابي

المعنى اللفظي (درجة الممارسة)	مدى المتوسط (فئات الحدود الحقيقية)	الوزن النسبي
قليلة جداً	1 – 1.80	صفر – 36 %
قليلة	1.81- 2.60	36. % – 52%
متوسطة	2.61- 3.40	52.1% – 68%
كبيرة	3.41- 4.20	68.1% – 84%
كبيرة جداً	4.21- 5	84.1% – 100%

المعالجات الإحصائية:

للحصول على إجابات لأسئلة البحث استخدمت الباحثة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences) والتي يرمز لها بـ (SPSS)، حيث استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1- اختبار ألفا كرو نباخ (Cronbach's Alpha): وذلك لاختبار مدى الاعتماد على أداة الدراسة في قياس المتغيرات والاتساق الداخلي لها (تحديد ثبات الاستبانة).
2- مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على النسب المئوية والتكرارات، والإجابة على أسئلة الدراسة وترتيب أبعاد الدراسة حسب أهميتها النسبية بالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
3- اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين المتغيرات المستقلة مجتمعة، والمتغير التابع.
4- اختبار شيفيه (Scheffe) للتعرف على مصادر الفروق ودلالتها إحصائياً في تحليل التباين.

4-نتائج البحث ومناقشتها.

- **النتيجة المتعلقة بإجابة السؤال الأول:** "ما واقع استخدام مصادر التمويل الإسلامي في تمويل التعليم العام في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر أفراد العينة؟"

وللإجابة عن السؤال الأول تم استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى التطبيق على مستوى الدرجة الكلية للمحور، وعلى مستوى كل مجال من محاور مصادر تمويل التعليم العام، وعلى مستوى كل عبارة من عبارات كل مجال، والجدول (5) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى التطبيق لآراء عينة البحث على العبارات الخاصة بواقع تمويل التعليم العام في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر أفراد العينة، على النحو التالي:

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات العينة على تمويل التعليم العام في اليمن

م	الأبعاد	المتوسط	الانحراف	النسبة%	الترتيب	الاستخدام
4	التمويل الخارجي	2.30	1.15	%46	1	قليلة
3	التمويل المجتمعي	2.23	0.93	%45	2	قليلة
1	التمويل الحكومي	2.08	1.11	%42	3	قليلة
2	التمويل الذاتي	1.96	0.80	%39	4	قليلة
المتوسط الكلي لتمويل التعليم العام		2.14	0.85	%43		قليلة

يتضح من الجدول (5)، أن المتوسط العام لمصادر تمويل التعليم العام في الجمهورية اليمنية بلغ (2.14)، وبانحراف معياري (0.85) وبوزن نسبي (43%)، وهذا يعني أن مصادر تمويل التعليم العام في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر عينة الدراسة جاءت بشكل عام بدرجة (قليلة)، كما تراوحت متوسطات المجالات بين (1.96-2.30)، حيث كانت درجة تقدير جميع المجالات بدرجة (قليلة)، وهذا يُشير إلى أن مصادر تمويل التعليم العام بجميع مجالاته تُمارس في الجمهورية اليمنية بدرجة (قليلة)، مع وجود تفاوت طفيف في قيم المتوسطات الحسابية.

1) نتائج تحليل العبارات المتعلقة بمجال التمويل الخارجي:

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات مجال التمويل الخارجي

م	العبارات	المتوسط	الانحراف	النسبة%	الرتبة	الدلالة
1	المشاركة في المؤتمرات الدولية التي تناقش مشكلات التعليم وحث الدول على دعم التعليم في اليمن.	2.32	1.33	%46	1	قليلة
3	حث الصناديق العربية للتنمية لتمويل التعليم في اليمن.	2.32	1.26	%46	2	قليلة
2	توجيه المنح والقروض لمشروعات التعليم العام التي تدعم تحقيق الأهداف المجتمعية.	2.27	1.26	%45	3	قليلة
	التمويل الخارجي	2.30	1.15	%46		قليلة

تُشير نتائج الجدول (6) إلى أن المتوسط العام لإجابة عينة الدراسة على المجال الرابع التمويل الخارجي، والمتمثل في معرفة واقع التمويل الخارجي في تمويل التعليم العام في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر عينة الدراسة قد بلغ (2.30)، وبانحراف معياري مقداره (1.15) وبوزن نسبي (46%)، ويعني ذلك أن واقع التمويل الخارجي من وجهة نظر عينة البحث جاء بدرجة (قليلة)، وتفسر هذه النتيجة بوجود توجهٍ نحو تقليل دعم العملية التعليمية في اليمن، وقد حصلت جميع عبارات المجال على درجة(قليلة) وتراوحت متوسطاتها ما بين (2.27-2.32) وتعزى هذه النتيجة إلى تغير سياسة التعليم في اليمن بما لا يتوافق مع الأهداف الدولية للتعليم، كما تعكس نقص المنح والقروض المخصصة للتعليم العام.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (البدوي، 2021)، والتي أشارت إلى أن ممارسة مجال التمويل الخارجي جاء بدرجة (قليلة) ما عدا عبارة واحدة بدرجة(متوسطة)، كما اختلفت مع دراسة (مجاهد، 2008). مما يدل على تراجع دور المنظمات والأمم المتحدة في تمويل التعليم العام.

2- نتائج تحليل العبارات المتعلقة بمجال التمويل المجتمعي:

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لإجابات العينة على عبارات مجال التمويل المجتمعي

م	العبارات	المتوسط	الانحراف	النسبة%	الرتبة	الدلالة
1	تفعيل دور مجالس الآباء للإسهام في الجوانب التمويلية.	2.66	1.11	%53	1	متوسطة
5	تشجيع المؤسسات للمشاركة في دعم المعلمين وتكريمهم.	2.28	1.25	%46	2	قليلة
2	تشجيع الميسورين ماليا لتخصيص جزء من وصاياهم للتعليم.	2.23	1.13	%45	3	قليلة
4	انشا مؤسسات لرعاية الطالب وكفالته ماليا.	1.99	1.25	%40	4	قليلة
3	تشجيع الو اقفين على الوقف لصالح التعليم العام	1.98	1.15	%40	5	قليلة
	التمويل المجتمعي	2.23	0.93	%45	قليلة	

تُشير نتائج الجدول (7) إلى أن المتوسط العام للمجال الثالث التمويل المجتمعي، قد بلغ (2.23)، وبانحراف (0.93) وبوزن نسبي (45%)، ويعني ذلك أن واقع التمويل المجتمعي من وجهة نظر عينة البحث في تمويل التعليم العام بشكل عام جاء بدرجة (قليلة)، وتعزى هذه النتيجة إلى تفشي الفقر بين طبقات المجتمع نتيجة انقطاع الرواتب، وقد حصلت جميع عبارات هذا المجال على درجة(قليلة) ما عدا عبارة واحدة بدرجة(متوسطة) وتراوحت متوسطات عباراته بين (1.98-2.20) حيث حصلت عبارة "تفعيل دور مجالس الآباء للإسهام في الجوانب التمويلية "على أعلى قيمة وبمستوى ممارسة (متوسطة)، ويعزى هذا إلى المشاركة المجتمعية المفروضة على كل طالب والتي يسهم بها الآباء، كما تعزى هذه النتيجة إلى عدم تفعيل الأوقاف التعليمية وحصرها في العلوم الشرعية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (البدوي، 2021)، والتي أشارت إلى أن ممارسة مجال التمويل المجتمعي جاء بدرجة (قليلة) ما عدا عبارة واحدة بدرجة(متوسطة)، واختلفت مع دراسة (صبيح، 2005) مما يدل على تأثير الوضع الاقتصادي المتردي رغم تشريع المشاركة المجتمعية وفرضها.

3- نتائج تحليل العبارات المتعلقة بمجال التمويل الحكومي:

جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية والوزن النسبي لإجابات العينة على عبارات التمويل الحكومي

م	العبارات	المتوسط	الانحراف	النسبة%	الرتبة	الدلالة
5	تخصيص مساحات من أراضي الأوقاف لإنشاء مدارس للتعليم العام.	2.35	1.28	%47	1	قليلة
7	تزويد المدارس بالكهرباء والماء مجانا.	2.21	1.42	%44	2	قليلة
1	رفع مخصصات التعليم العام السنوية في الميز انية العامة للدولة.	2.13	1.34	%43	3	قليلة
4	تخصيص نسبة من الضر ائب المفروضة لصالح التعليم العام.	2.06	1.30	%41	4	قليلة
3	تخصيص نسبة من عائدات البترول لصالح التعليم العام.	2.02	1.35	%40	5	قليلة
6	تخصيص نسبة من الرسوم الجمركية لصالح التعليم العام.	2.00	1.29	%40	6	قليلة
2	تخصيص نسبة من أموال الزكاة لصالح تمويل التعليم العام.	1.83	1.18	%37	7	قليلة

التمويل الحكومي	2.08	1.11	%42	قليلة	

تُشير نتائج الجدول (8) إلى أن المتوسط العام للمجال الأول التمويل الحكومي، قد بلغ (2.08)، وبانحراف (1.11) وبوزن نسبي (42%)، ويعني ذلك أن واقع التمويل الحكومي من وجهة نظر عينة البحث في تمويل التعليم العام بشكل عام جاء بدرجة (قليلة)، وقد حصلت جميع عبارات هذا المجال على درجة(قليلة) وتراوحت متوسطاتها بين (1.83-2.35) وتعزى هذه النتيجة إلى عدم تفعيل دور الأوقاف التعليمية، كما تعكس إهمال أحد المصارف القائمة والمتمثل بابن السبيل كأحد المصارف الثمانية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (البدوي، 2021)، (صبيح، 2005) والتي أشارت جميعها إلى ضعف دور التمويل الحكومي، كما اتفقت مع دراسة (الخضمي، 2018) فيما يتعلق بدور الأوقاف والتي أشارت إلى أن مستوى واقع دور الأوقاف في دعم التعليم ضعيف، واختلفت مع دراسة (مجاهد، 2008)، ويدل ذلك على (تراجع الدور الحكومي في التمويل) والسبب انعدام التوازن بين تزايد الطلب على التعليم والموازنة المخصصة للتعليم.

4- نتائج تحليل العبارات المتعلقة بمجال التمويل الذاتي:

جدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على عبارات التمويل الذاتي

م	العبارات	المتوسط	الانحراف	النسبة%	الرتبة	الدلالة
1	فرض غرامات على الطلبة المخالفين للأنظمة واللوائح المدرسية.	2.20	1.24	%44	1	قليلة
2	استثمار آلات الطباعة والتصوير لصالح المدرسة.	2.11	1.13	%42	2	قليلة
5	استثمار جزء من سور المدارس في شكل مبانٍ تجارية وتأجيرها.	1.98	1.12	%40	3	قليلة
4	إقامة دورات تدريبية متنوعة مقابل رسوم مالية لصالح المدرسة.	1.86	1.09	%37	4	قليلة
3	استثمار مرافق المدرسة وتأجيرها خارج الدوام والعطلة الصيفية.	1.67	0.98	%33	5	قليلة جداً
	التمويل الذاتي	1.96	0.80	%39		قليلة

تُشير نتائج الجدول (9) إلى أن المتوسط العام لإجابة عينة الدراسة على التمويل الذاتي، قد بلغ (1.96)، وبانحراف (0.80) وبوزن (39%)، ويعني ذلك أن واقع التمويل الذاتي بشكل عام جاء بدرجة (قليلة)، وحصلت جميع عبارات هذا المجال على درجة(قليلة) ما عدا عبارة واحدة بدرجة(قليلة جداً) وتراوحت متوسطات عباراته بين (1.67-2.20) وتعزى هذه النتيجة إلى عدم وجود قوانين ولوائح منظمة لاستثمار مرافق وإمكانات المدارس المادية، كما تشير هذه النتيجة إلى ضعف التمويل الذاتي، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (البدوي، 2021) و(مجاهد، 2008) والتي أشارت جميعها إلى أن ممارسة مجال التمويل الذاتي جاءت بدرجة (قليلة)، واختلفت مع دراسة (صبيح، 2005)، مما يدل على عدم استغلال المصادر الذاتية في تمويل التعليم.

- **نتائج السؤال الثاني: ما مستوى الإنفاق على التعليم العام في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر أفراد العينة ؟**

وللإجابة عن السؤال تم استخراج المتوسطات والانحرافات على مستوى كل مجال، والنتائج يبينها جدول10.

جدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات العينة على عبارات الإنفاق على التعليم العام

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	الدلالة
2	الأثاث المدرسي والتجهيزات	2.39	1.14	%48	1	قليلة
1	المباني المدرسية	2.24	1.11	%45	2	قليلة
3	الأنشطة والبرامج المدرسية	2.19	1.08	%44	3	قليلة
4	الخدمات التعليمية	1.89	1.11	%38	4	قليلة

الإنفاق على التعليم العام	2.17	1.05	%43	قليلة	

يتضح من الجدول (10)، أن المتوسط العام لمستوى الإنفاق على التعليم العام في الجمهورية اليمنية بلغ (2.17)، وبانحراف (1.05) وبوزن نسبي (43%)، وهذا يعني أن مستوى الإنفاق على التعليم العام في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر عينة الدراسة جاء بشكل عام بدرجة (قليلة)، كما أن المتوسط الحسابي لمجالات الإنفاق على التعليم العام في الجمهورية اليمنية تراوحت بين (1.89-2.39)، حيث كانت درجة تقدير جميع المجالات بدرجة (قليلة) وهذا يُشير إلى أن مستوى الإنفاق على التعليم العام بجميع مجالاته التي تُمارس في الجمهورية اليمنية جاء بدرجة (قليلة)، مع وجود تفاوت طفيف في قيم المتوسطات الحسابية عكست ترتيب كل مجال من حيث الأولوية، وتعزو الباحثة تلك النتيجة إلى عدة أسباب منها؛ قلة الموارد والإمكانات المالية والمادية، وتراجع دور الدول المانحة بسبب الظروف السياسية.

- **نتيجة السؤال الثالث:** "هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات العينة لدرجة تحقق تمويل التعليم العام من مصادر التمويل في الإسلام تبعاً لمتغيرات (المؤهل– سنوات الخدمة – المسمى الوظيفي؟)

1) الفروق حسب متغير المؤهل (أقل من بكالوريوس – بكالوريوس- أعلى من بكالوريوس):

جدول (11) تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمتوسطات تقديرات العينة على مستوى المحاور والمجالات ككل لدرجة تحقق تمويل التعليم العام وفقاً لمتغير المؤهل

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (f)	مستوى الدلالة	التقدير اللفظي
مصادر تمويل التعليم العام	بين المجموعات	1.23	2	0.614	0.84	0.43	غير دالة
	داخل المجموعات	168.39	231	0.729			
التمويل الحكومي	بين المجموعات	1.33	2	0.665	0.54	0.59	غير دالة
	داخل المجموعات	287.21	231	1.243			
التمويل الذاتي	بين المجموعات	0.42	2	0.209	0.33	0.72	غير دالة
	داخل المجموعات	147.25	231	0.637			
التمويل المجتمعي	بين المجموعات	2.28	2	1.138	1.32	0.27	غير دالة
	داخل المجموعات	199.66	231	0.864			
التمويل الخارجي	بين المجموعات	1.55	2	0.773	0.58	0.56	غير دالة
	داخل المجموعات	309.24	231	1.339			

يتضح من الجدول (11) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة البحث لمستوى تحقق تمويل التعليم العام ككل، وعلى مستوى كل مجال من المحاور على حدة، وفقاً لمتغير المؤهل (أقل من بكالوريوس – بكالوريوس- أعلى من بكالوريوس).

2) الفروق حسب متغير الجهة (وزارة التربية والتعليم- هيئة الأوقاف- هيئة الزكاة- وزارة المالية):

جدول (12) تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمتوسطات تقديرات العينة على مستوى المحاور والمجالات ككل لدرجة تحقق تمويل التعليم العام وفقاً لمتغير الجهة:

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (f)	مستوى الدلالة	التقدير اللفظي

مصادر تمويل التعليم العام	بين المجموعات	11.13	3	3.71	5.38	0.00	دال
	داخل المجموعات	158.49	230	0.69			
التمويل الحكومي	بين المجموعات	31.70	3	10.57	9.46	0.00	دال
	داخل المجموعات	256.84	230	1.12			
التمويل الذاتي	بين المجموعات	4.45	3	1.48	2.38	0.07	غير دال
	داخل المجموعات	143.22	230	0.62			
التمويل المجتمعي	بين المجموعات	5.38	3	1.79	2.10	0.10	غير دال
	داخل المجموعات	196.55	230	0.85			
التمويل الخارجي	بين المجموعات	18.47	3	6.16	4.84	0.00	دال
	داخل المجموعات	292.32	230	1.271			

يتضح من الجدول (12) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة البحث على مستوى تحقق تمويل التعليم العام، وعلى مستوى مجالات (مصادر التمويل، الحكومي، الخارجي)، حيث جاءت قيمة الدلالة في كل منها (0.00)، وتعكس وجود فروق في كل منها عند أقل من (0.01)، ولمعرفة مصدر دلالة الفروق تم استخدام اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنة البعدية على مستوى مصادر تمويل التعليم العام ككل، وعلى مستوى بُعدين هما (التمويل الحكومي)، (التمويل الخارجي)، وذلك لمعرفة دلالة الفروق بين متوسطات أفراد عينة البحث وفقاً لمتغير الجهة، والنتيجة كالآتي:

جدول (13) اختبار شيفيه (scheffe) لتحديد مصدر الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لمستويات (مصادر التمويل، الحكومي، الخارجي) وفقاً لمتغير الجهة

مصادر تمويل التعليم العام	المتوسط	العدد	وزارة التربية	وزارة المالية	
وزارة التربية والتعليم	2.03	166		-.53905-*	
هيئة الأوقاف	2.50	12			
هيئة الزكاة	2.03	16			
وزارة المالية	2.57	40	.53905*		
التمويل الحكومي	المتوسط	العدد	وزارة التربية	هيئة الأوقاف	وزارة المالية
وزارة التربية والتعليم	1.88	166		-.93847	-.87418
هيئة الأوقاف	2.82	12	.93847*		
هيئة الزكاة	1.94	16			
وزارة المالية	2.76	40	.87418*		
التمويل الخارجي	المتوسط	العدد	وزارة التربية	هيئة الزكاة	وزارة المالية
وزارة التربية والتعليم	2.22	166			-.58112-*
هيئة الأوقاف	2.64	12			
هيئة الزكاة	1.69	16			-1.11250
وزارة المالية	2.80	40	.58112*	1.11250*	

*** توجد فروق دالة عند مستوى الدلالة أقل من (0.05).**

يتضح من الجدول (13) أن هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين أفراد عينة البحث وفقاً لمتغير الجهة في مصادر التمويل لصالح وزارة المالية، وفي مجال التمويل الحكومي، لصالح هيئة الأوقاف ووزارة المالية مقارنة بوزارة التربية، وفي مجال التمويل الخارجي لصالح وزارة المالية مقارنة بكل من وزارة التربية وهيئة لزكاة.

3) الفروق حسب متغير المسمى الوظيفي (وكيل وزارة- مدير إدارة- مدير عام – أخرى):

جدول (14) تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمتوسطات تقديرات أفراد العينة على مستوى المحاور والمجالات ككل لدرجة تحقق تمويل التعليم العام وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (f)	مستوى الدلالة	التقدير اللفظي
مصادر تمويل التعليم	بين المجموعات	5.113	3	1.704	2.383	0.070	غير دال
	داخل المجموعات	164.509	230	0.715			
التمويل الحكومي	بين المجموعات	6.212	3	2.071	1.687	0.171	غير دال
	داخل المجموعات	282.331	230	1.228			
التمويل الذاتي	بين المجموعات	4.159	3	1.386	2.222	0.086	غير دال
	داخل المجموعات	143.510	230	0.624			
التمويل المجتمعي	بين المجموعات	4.545	3	1.515	1.765	0.155	غير دال
	داخل المجموعات	197.389	230	0.858			
التمويل الخارجي	بين المجموعات	8.551	3	2.850	2.169	0.092	غير دال
	داخل المجموعات	302.239	230	1.314			

يتضح من الجدول (14) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة البحث لمستوى تحقق تمويل التعليم العام ككل، وعلى مستوى كل مجال من المحاور على حدة، وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي (وكيل وزارة- مدير إدارة- مدير عام- أخرى).

4) الفروق حسب متغير سنوات الخبرة (5سنوات فأقل – من 6 إلى 10– أكثر من 10 سنوات):

جدول (15) تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمتوسطات تقديرات أفراد العينة على مستوى المحاور والمجالات ككل لدرجة تحقق تمويل التعليم العام وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (f)	مستوى الدلالة	تفسير الدلالة
مصادر تمويل التعليم العام	بين المجموعات	1.229	2	0.61	0.843	0.43	غير دالة
	داخل المجموعات	168.39	231	0.73			
التمويل الحكومي	بين المجموعات	1.33	2	0.67	0.535	0.59	غير دالة
	داخل المجموعات	287.21	231	1.24			
التمويل الذاتي	بين المجموعات	0.42	2	0.21	0.328	0.72	غير دالة
	داخل المجموعات	147.25	231	0.64			
التمويل المجتمعي	بين المجموعات	2.28	2	1.14	1.317	0.27	غير دالة
	داخل المجموعات	199.66	231	0.86			
التمويل الخارجي	بين المجموعات	1.55	2	0.77	0.577	0.56	غير دالة
	داخل المجموعات	309.25	231	1.34			

يتضح من جدول (15) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة البحث لمستوى تحقق تمويل التعليم العام ككل، وعلى مستوى كل مجال من المحاور على حدة، وفقاً لمتغير سنوات الخبرة (5سنوات فاقل – من 6 إلى 10 سنوات – أكثر من 10 سنوات). وتعزو الباحثة ذلك إلى توافق العينة، وعدم وجود أي أثر لسنوات الخبرة.

التوصيات والمقترحات.

في ضوء النتائج التي أسفر عنها البحث الحالي توصي الباحثة وتقترح- الترتيب حسب أهميتها- الآتي:

1. زيادة مخصصات التعليم من الموازنة العامة للدولة.
2. تفعيل الأوقاف التعليمية ومصرف ابن السبيل في الزكاة لدعم العملية التعليمية.
3. زيادة كفاءة الإنفاق التعليمي من خلال وضع معايير يمكن الاسترشاد بها في تقدير النفقات.
4. تحويل صندوق المعلم إلى صندوق وقفي استثماري، وفتح باب المشاركات المجتمعية.
5. وضع مخصصات مصرف ابن السبيل في مشاريع تنموية لدعم طلبة العلم.
6. إجراء دراسات في الصناديق الوقفية التعليمية كمصدر شرعي حديث لدعم التعليم العام.

قائمة المصادر والمراجـع

- القرآن الكريم
- الألباني، محمد ناصرالدين (2002) مختصر صحيح الإمام البخاري المجلد الأول ط1، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.

أولاً- المراجع باللغة العربية:

1. ابن منظور (1997) ط2 لسان العرب مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان.
2. الأشعري، أحمد بن داوود المزجاجي (2000) ط1 مقدمة في الإدارة الإسلامية، جدة.
3. الاغبري، بدر سعيد علي (2003) إصلاح التعليم وتطويره في اليمن، جامعة صنعاء، اليمن.
4. البحيري، خلف محمد (2014) اقتصاديات التعليم ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
5. البدوي، أرزاق عبد الله ناجي (2021) تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم العام الحكومي بمحافظة إب في ضوء التجارب العالمية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الأصول والإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة إب.
6. البرعي، محمد عبد الله؛ والمرسي، محمود عبد الحميد (2001) الإدارة في الإسلام ط2، وقائع الندوة (31) مكتبة الملك فهد، جدة ص (206).
7. التويجري، عبد العزيز عبد الرحمن (2020) دور الوقف في تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء الخبرات العالمية، مجلة العلوم الإنسانية والإدارية/ جامعة المجمعة العدد 21 الجزء الأول ص ص (146 – 204).
8. جوهر، على صالح؛ والباسل، ميادة (2016) الاستثمار الأمثل في تمويل التعليم، مصر.
9. الخضيي، عبد الله علي سعد (2018) تصور مقترح لدور الأوقاف في دعم التعليم العام في ضوء خبرات بعض الدول الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإدارة والتخطيط التربوي، كلية التربية، جامعة صنعاء.
10. خلف، فليح حسن (2007) اقتصاديات التعليم وتخطيطه، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن.
11. الرشدان، عبد الله زاهر(2001) في اقتصاديات التعليم، ط1 دار النشر للاوائل، عمان.
12. رفاعي، عقيل محمود (2008) تطوير التعليم العام وتمويله، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.
13. الزحيلي، محمد (د ت) الصناديق الوقفية المعاصرة، جامعة الشارقة.
14. السرطاوي، فؤاد(1999) التمويل في الإسلام ودور القطاع الخاص ط2، ار المسيرة، عمان، الأردن.
15. صبري، عكرمة (2011) الوقف بين النظرية والتطبيق، دار النفائس، عمان، الأردن.
16. صبيح، لينا (2005) صيغ تمويل التعليم المستقاة من الفكر الإسلامي وأوجه الإفادة منها في تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني رسالة ماجستير غير منشورة، قسم أصول التربية، الجامعة الإسلامية بغزة.
17. صلاح الدين، نسرين صالح؛ وعساف، صالحة عبد الله؛ ولاشين، محمد عبد الحميد؛ والمعنى، عبد الله بن حمد (2018) إدارة أموال الوقف وتوظيفها كبديل لتمويل التعليم العالي، المجلة التربوية المتخصصة مجلد 7 العدد 5 ص ص (86 – 101).
18. الطريقي، عبد الله بن عبد المحسن (1430 هـ) الاقتصاد الإسلامي ط11، الرياض.
19. العثماني، المفتي محمد تقي (2019) مقدمة في التمويل الإسلامي ط1، دار الرواد للنشر، دمشق، سوريا.

20. عفر، محمد عبد المنعم (1415 هـ) السياسة الاقتصادية في اطار مقاصد الشريعة الإسلامية، مكة.
21. الغامدي، عبد الله بن مغرم (2006) الإنفاق على التعليم، مكتبة التربية العربي لدول الخليج، الرياض.
22. فلية، فاروق عبده (2007) اقتصاديات التعليم ط2، دار المسيرة، عمان، الأردن.
23. القرضاوي، يوسف (1997) فقه الزكاة ج 1، مؤسسة الرسالة، بيروت.
24. القري، محمد بن علي(1423 هـ) مقدمة في أصول الاقتصاد الإسلامي ط4، دار الحافظ للنشر والتوزيع، جدة.
25. مجاهد، فائز ناصر(2008) تطوير مصادر تمويل التعليم العام بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات المعاصرة رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإدارة والتخطيط، كلية التربية، جامعة صنعاء.
26. محمد، أحمد علي الحاج (2006) نحو استراتيجية لتطوير مصادر جديدة لتمويل مدارس المستقبل في مملكة البحرين، دراسة مقدمة لجائزة مكتب التربية العربي لدول الخليج للبحوث التربوية.
27. محمد، أحمد علي الحاج (2011) اقتصاديات المدرسة، دار المسيرة، عمان، الأردن.
28. المرتضى، أحمد بن يحيى (2013) كتاب الأزهار في فقه الأئمة الأطهار مطابع الصفوة، صنعاء، اليمن.
29. مشهور، أميرة عبد اللطيف (1991) الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة.
30. معلا، سلمان عبد الله (2015) التمويل والمؤسسات التمويلية ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
31. المغربي، محمد الفاتح محمود بشير (2016) التمويل والاستثمار في الإسلام ط1، دار الجنان، الأردن.
32. النور، النور محمد موسى (2019) دور يوان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي السوداني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد تنمية الأسرة والمجتمع، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
33. هديل، خليفي هيام (2020) الصناديق الوقفية ودورها في تحقيق التنمية المحلية – تجارب دولية رائدة مع الإشارة إلى حال الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية: Second - References in English

1. Adewale, Adebayo Saheed & Zubaedy, Abduraheem Adul Ganiyi (2019): Islamic Finance Instruments as Alternative Financing Sustainable Higher Education in Nigeria, Global Journal Althaqaf Voloum 9 Issue 1، Malasia.
2. Carhrt, Andrew Edward (2016): School Finance Decision and Academic Performance: an Analysis of the Impacts of School Expenditures on Student Performance, A thesis of Public Policy and Administration, California State University, Sacramento.
3. OECD (2020): How Islamic Finance Contributes Development Goals, OECD Development Co-operation Policy Papers, 30 OECD Publishing, Paris.
4. Simiyu، Carolyne Nabwoba (2021): Funding in Public Secondary School and its Influence on Academic Achieving in Bungom County, Kenya, Doctoral Dissertational in Curriculum & Instruction of Masinde Muliro, University Science and Technology.
5. Tabssum, Rbia &Zahid, Juneid &Saleem,Khdija (2016): Gaps and Challenges in Public Financing of Education in Pakistan, Discussion Paper, a publication of the Sustainable Development Policy Institute.

List of sources and references

- The Holy Quran
- Al-Albani, Muhammad Nasir al-Din (2002) Mukhtasar Sahih al-Imam al-Bukhari, Volume One, Edition 1, Al-Ma'arif Library for Publishing and Distribution, Riyadh.

third- References in Arabic; translated into English.

1. Ibn Manzoor (1997), 2nd Edition, Lisan Al Arab, Foundation for Arab History, Beirut, Lebanon.

2. Al-Ash'ari, Ahmed bin Dawood Al-Majjaji (2000), 1st Edition, Introduction to Islamic Management, Jeddah.
3. Al-Aghbari, Badr Saeed Ali (2003) Education Reform and Development in Yemen, Sana'a University, Yemen.
4. Al-Buhairi, Khalaf Muhammad (2014) Education Economics, 1st Edition, Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt.
5. Al-Badawi, Arzak Abdullah Naji (2021) A proposed vision for developing sources of financing government public education in Ibb Governorate in light of contemporary global experiences, unpublished master's thesis, Department of Educational Fundaments and Administration, College of Education, University of Ibb.
6. Al-Burai, Muhammad Abdullah; And Al-Mursi, Mahmoud Abdel-Hamid (2001) Administration in Islam, 2nd Edition, Proceedings of the Symposium (31), King Fahd Library, Jeddah, p.(206) .
7. Al-Tuwaijri, Abdulaziz Abdul-Rahman (2020) The role of the endowment in financing higher education in the Kingdom of Saudi Arabia in the light of global experiences, Journal of Humanities and Administrative Sciences/ Majmaah University, Issue 21, Part One, p.(204-146) .
8. Jawhar, on Saleh; and El-Basel, Mayada (2016) Optimum Investment in Education Financing, Egypt.
9. Al-Khadami, Abdullah Ali Saad (2018) A proposed vision for the role of endowments in supporting public education in the light of the experiences of some Islamic countries, an unpublished master's thesis, Department of Educational Administration and Planning, College of Education, Sana'a University.
10. Khalaf, Falih Hassan (2007) Education Economics and Planning, Modern World of Books, Irbid, Jordan.
11. Al-Rashdan, Abdullah Zahir (2001) in the economics of education, 1st edition, Al-Awael Publishing House, Amman.
12. Rifai, Aqil Mahmoud (2008) Public Education Development and Funding, New University Publishing House, Alexandria, Egypt.
13. Al-Zuhaili, Muhammad (D.T.) Contemporary Endowment Funds, University of Sharjah.
14. Al-Sartawi, Fouad (1999) Finance in Islam and the role of the private sector, 2nd Edition, R Al-Masirah, Amman, Jordan.
15. Sabri, Ikrimah (2011) The Waqf between Theory and Practice, Dar Al-Nafees, Amman, Jordan.
16. Sobeih, Lina (2005) Educational financing formulas derived from Islamic thought and ways of benefiting from them in financing Palestinian university education, an unpublished master's thesis, Department of Fundamentals of Education, the Islamic University of Gaza.
17. Salah El-Din, Nisreen Saleh; Assaf, Saleha Abdullah; Lashin, Mohamed Abdel-Hamid; Meaning, Abdullah bin Hamad (2018) Managing Endowment Funds and Employing Them as an Alternative to Financing Higher Education, Specialized Educational Journal, Volume 7, Issue 5, p.(101-86) .
18. Al-Tariqi, Abdullah bin Abdul Mohsen (1430 AH), Islamic Economics, 11th edition, Riyadh.
19. Al-Othmani, Mufti Muhammad Taqi (2019) Introduction to Islamic Finance, 1st Edition, Al-Ruwad Publishing House, Damascus, Syria.
20. Afar, Muhammad Abdel Moneim (1415 AH) Economic Policy in the Framework of the Purposes of Islamic Sharia, Mecca.
21. Al-Ghamdi, Abdullah bin Mughram (2006) Spending on education, Arab Education Library for the Gulf States, Riyadh.
22. Falia, Farouk Abdo (2007) Economics of Education, 2nd Edition, Dar Al Masirah, Amman, Jordan.
23. Al-Qaradawi, Youssef (1997) Jurisprudence of Zakat Part 1, Al-Risala Foundation, Beirut.
24. Al-Qari, Muhammad bin Ali (1423 AH), Introduction to the Fundamentals of Islamic Economics, 4th Edition, Al-Hafiz House for Publishing and Distribution, Jeddah.

25. Mujahid, Fayez Nasser (2008) Developing sources of financing public education in the Republic of Yemen in light of contemporary trends, an unpublished master's thesis, Department of Administration and Planning, College of Education, Sana'a University.
26. Mohammed, Ahmed Ali Al-Hajj (2006) Towards a strategy for developing new sources of funding for future schools in the Kingdom of Bahrain, a study submitted for the Arab Bureau of Education Award for the Gulf States for educational research.
27. Muhammad, Ahmed Ali Al-Hajj (2011) School Economics, Dar Al-Masirah, Amman, Jordan.
28. Al-Mortada, Ahmed bin Yahya (2013) The Book of Flowers in the Jurisprudence of the Immaculate Imams, Al-Safwa Press, Sana'a, Yemen.
29. Mashhour, Amira Abdel Latif (1991) Investment in the Islamic Economy, 1st Edition, Madbouly Bookshop, Cairo.
30. Mualla, Salman Abdullah (2015) Finance and financial institutions, 1st edition, Amjad House for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
31. Al-Maghrabi, Muhammad Al-Fateh Mahmoud Bashir (2016) Finance and Investment in Islam, 1st Edition, Dar Al-Jinan, Jordan.
32. Al-Nur, Al-Nur Muhammad Musa (2019) The role of the zakat yuan in the development of the Sudanese local community, an unpublished doctoral thesis, Institute for Family and Community Development, College of Graduate Studies, Sudan University of Science and Technology.
33. Hadil, Khalifi Hayam (2020) Endowment funds and their role in achieving local development- pioneering international experiences with reference to the case of Algeria, unpublished master's thesis, majoring in financial management, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, University of Umm El-Bouaghi.